مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلمي
Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing
Issue N.30–Vol. 2/ ISSN:2958–8537
العدد الثلاثون (30)، المجلد الثاني
تاريخ 30 – 1 – 2025
(ص343 لـ ص369)

موقف ابن هشام من آراء الكوفيين في كتابه قطر الندى
"جمعاِ ودراسة"

Ibn Hisham's Position on the Views of Kufian Grammarians in His Book *Qatr al-Nada*
" Compilation and Study"

محمد الخير نصر يوسف
Dr. Mahamat alkher nassour youssouf
محاضر في قسم اللغة العربية بالمعهد العالي لإعداد المعلمين بأنجمينا
alkhernassour7@gmail.com

الملخص:
تناول البحث : (موقف ابن هشام من آراء الكوفيين في كتابه قطر الندى وبل الصدى) وركز على ما صرح به ابن هشام من آراء للكوفيين في هذا الكتاب وهي ثماني مسائل نحوية موزعة في مبحثين المبحث الأول احتوى على مسألتين، والمبحث الثاني احتوى على ست مسائل سبقهما مبحث ثالث تناول تعريفا موجزا لابن هشام، وهذا البحث يقوم على فكرة استخراج هذه الآراء الكوفية التي صرح بها ابن هشام، وجمعها ودراستها وبيان موقفه منها، متبعا في ذلك المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى الطريقة التي رسمتها لمعالجة دراسة المسائل النحوية المنسوبة للكوفيين وأخيرا أنهيت البحث بخاتمة أوردت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها

الكلمات المفتاحية: انب هشام – الكوفيين – قطر الندى – النحو

Abstract
This study examines the position of Ibn Hisham regarding the views of Kufian grammarians as presented in his book *Qatr al-Nada wa-Ball al-Sada*. It focuses on the opinions explicitly attributed by Ibn Hisham to the Kufians, encompassing eight

grammatical issues distributed across two main sections. The first section includes two issues, while the second addresses six issues, both preceded by an introductory chapter providing a brief biography of Ibn Hisham. The research aims to extract, compile, and analyze these Kufian views and clarify Ibn Hisham's stance on them. The study employs an inductive, descriptive, and analytical methodology and a structured approach for examining the grammatical issues attributed to the Kufians. Finally, the research concludes with a summary of the key findings.

Keywords: **Ibn Hisham – Kufians – Qatr al-Nada – Grammar**

المستخلص

جاء هذا البحث تحت عنوان (موقف ابن هشام من آراء الكوفيين في كتابه قطر الندى)

ويهدف إلى استخراج أراء الكوفيين في هذا الكتاب، وجمعها ودراستها وتأصيل الخلاف فيها، وذلك من خلال ما ساقه ابن هشام من أدلة وبراهين تؤكد وجهة. نظرهم وبيان موقفه منها مخالفة وموافقة وتحقيقا لهذا الغرض فقد انتهجت المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي، حيث قمت باستقراء المسائل النحوية للكوفيين في هذا الكتاب والتي بلغ عددها ثماني مسائل وتنفيذا لهذا المنهج فقد التزمت بخطوات عملية تتمثل في الآتي:

1- وضع عنوان مناسب للمسألة.

2- حصر الشواهد القرآنية ببيان رقم آياتها. وسورها

3- حصر الشواهد الشعرية ونسبتها إلى قائلها، وبيان موطن الاستشهاد بها، وذكر بحر الشعر.

4- رتبت المسائل النحوية وفق ترتيب ابن مالك في ألفيته. ثم وازنت بين أراء النحويين لاختيار الراجح منها مع الاستدلال على رجحانه من خلال كتبهم إن وجدت، وإلا فمن خلال ما يعثر في أمهات الكتب

وقد جاء البحث في مقدمة، وخاتمة ثم فهرس المصادر والمراجع

أما المقدمة فقد ذكرت فيها أهمية البحث ودوافعه، وحدوده، ومشكلته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث

أما المبحث الأول: فقد عرفت فيه ابن هشام تعريفا موجزا، يشمل حياته، وشيوخه وتلاميذه، وإنتاجه العلمي، ووفاته

وأما المبحث الثاني فقد تناولت فيه المسائل النحوية التي وافق فيها ابن هشام الكوفيين وذلك في مسألتين

وأما المبحث الثالث والأخير فقد تناولت فيه المسائل النحوية التي خالف فيها ابن هشام الكوفيين وذلك في ست مسائل

ثم أنهيت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج ثم أتبعتها بثبت المصادر والمراجع

الكلمات المفتاحية: ابن هشام – الكوفيون – الآراء النحوية – قطر الندى

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، خلق الإنسان وميزه عن غيره بالبيان، ومكنه من الإعراب عما في نفسه بيسر وإتقان، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد الذي أرسله الله رحمة للعالمين بلسان عربي مبين

وبعد:

فإن علم النحو من أقدم علوم العربية وضعا وأسماها قدرا وأنفعها أثرا في تقويم اللسان وصيانة اللغة، وهو من العلوم التي يعرف بها كتاب الله وسنة رسوله (ص) وقد بذل علماء هذه الأمة جهودا كبيرة في العناية بعلم النحو وغيرها من العلوم الأخرى، ومما لا شك فيه أن الشيخ ابن هشام الأنصاري من علماء هذه الأمة. المحققين والمجيدين لفن العربية، لم لا وقد امتدحه ابن خلدون كثيرا في مقدمته حين قال: " فوقفنا منه على علم جم، يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها[1]ويظهر ذلك جليا في الكم الهائل من الكتب التي خلفها لطلاب علوم العربية ومن بينها كتاب (قطر الندى وبل الصدى) وهو الكتاب الذي يدور حوله البحث ومما دفعني وأثار انتباهي مناقشته الآراء بعض النحويين وخاصة الكوفيين فعقدت العزم على دراسة موقفه من أراء الكوفيين النحوية وتحليلها وصولا إلى المنهج الذي سار عليه في موافقته أو مخالفته لهذه الآراء

أهمية البحث:

1- تأتي أهمية البحث من خلال الكتاب نفسه، فإن كتاب قطر الندى وبل الصدى من كتب ابن هشام القيمة التي قال عنه في مقدمته " وبعد فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة ب" قطر الندى وبل الصدى رافعة الحجابها، كاشفة لنقابها، مكملة أشواهدها، متممة لشواهدها، كافية لمن اقتصر عليها، ووافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها فقد بين من خلال مقدمته مدى إسهامه في تبسيط القاعدة النحوية وتيسيرها للطلاب وكذا الكشف عن مدى الاهتمام الذي حرص عليه في تحصيل المبتدئين للمادة النحوية بيسر وإتقان، فكتاب كهذا جدير بالبحث والدراسة والتنقيب

2- بيان موقف ابن هشام الأنصاري في كتابه قطر الندى من أراء الكوفيين النحوية حيث أورد فيه مجموعة من الآراء – كما أسلفت – والمذاهب النحوية، وناقشها مناقشة علمية، وافق بعضها وخالف بعضها الآخر معتمدا في ذلك على الشواهد

والأدلة الواردة عن العرب ومن جملة ما تعرض له من الآراء آراء مدرسة الكوفة مما دفعني إلى التعرف على موقف ابن هشام من هذه الآراء موافقة ومخالفة

1 المقدمة لابن خلدون 3/239

حدود البحث

أما حدود البحث فبين دفتي كتاب قطر الندى وبل الصدى حيث قمت بجمع آراء الكوفيين الواردة في الكتاب وتوثيقها من خلال كتب التراث النحوية

مشكلة البحث

الوقوف على موقف ابن هشام الأنصاري من أراء الكوفيين الواردة في الكتاب مخالفة وموافقة

الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع والاستقراء – في حدود علم الباحث – لم أعثر على دراسة محيطة ومفصلة بهذا العنوان (موقف ابن هشام الأنصاري من أراء الكوفيين النحوية في كتابه قطر الندى (رغم أن هناك دراسات كثيرة حول كتب ابن هشام الأنصاري بعناوين مختلفة

منهج البحث

أولا: اعتمدت على المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي، حيث قمت بإحصاء المسائل النحوية التي لابن هشام فيها موقف من آراء الكوفيين موافقة ومخالفة

ثانيا: طريقة معالجة المسائل النحوية

التزمت في طريقة معالجة المسائل النحوية القواعد الآتية:

1- رتبت مسائل النحو وفق ترتيب ابن مالك في الفيته
2- جعلت عنوانا مناسبا لكل مسألة
3- مهدت باختصار لكل مسألة
4- وثقت المسائل النحوية التي أوردها ابن هشام في كتابه قطر الندى من كتب التراث مع بيان موقفه من أراء الكوفيين والأدلة التي اعتمد عليها في موافقته ومخالفته لهم
5- وازنت بين آراء النحويين لاختيار الراجح منها مع الاستدلال على رجحانه من خلال كتبهم إن وجدت وإلا فمن خلال ما يعثر في أمهات الكتب
6- سجلت ما بدى لي من رأي أو ملاحظة أو تعقيب عقب نهاية كل مسألة ما استطعت إلى ذلك سبيلا
7- قمت بحصر الشواهد القرآنية ببيان رقم آياتها وسورها
8- قمت بتخريج الشواهد الشعرية ونسبتها إلى قائلها وبيان موطن الاستشهاد بها وذكر بحر الشعر

هذا وقد قسمت البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وتحت كل مبحث عدة مسائل نحوية تم خاتمة ففهرس المصادر والمراجع

المبحث الأول: التعريف بابن هشام الأنصاري

هو: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، ويكنى بأبي محمد النحوي، واشتهر بابن هشام الأنصاري، ولقب بجمال الدين، ولد في القاهرة في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة للهجرة (٧٠٨ – ت: ٧٦١)[2]

وابن هشام بعد من النحاة المشهورين في العربية منذ حياته، وذلك لما تفرد به من المباحث الدقيقة، والفرائد الغريبة، والاقتدار على التصرف في الكلام حيث طارت شهرته وقصده الطلاب من كل الأنحاء، حتى يتسنى لهم الاستفادة من علمه الذي تفوق به على أقرانه وشيوخه من النحاة[3]

شيوخه:

تتلمذ الشيخ ابن هشام على يد مشاهير علماء عصره نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر

1- الشيخ شهاب الدين عبد اللطيف بن مرحل: (ت ٠٧٤٤)

2- أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي القرناطي (٦٥٤ مت: ٠٧٤٥) تقدم في النحو وبرع في التفسير والعربية، قرأ عليه ابن هشام ديوان زهير، وكان كثير المخالفة له شديد الاعتراض عليه

3- الشيخ تاج الدين التبريزي (ت: ٠٧٤٦)

4- الشيخ تاج الدين الفاكهاني (ت ٠٧٣٤) جمع شرح الإشارة وهو كتاب نحوي الله تاج الدين الفاكهاني، وتفقه الشافعي، ثم تحليل فحفظ مختصر الخرقي، هو: أشهر مختصر عند الحنابلة، في دون أربعة أشهر، وذلك قبل موته بخمس سنين[4]

أهم مؤلفاته:

1- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، يعد هذا الكتاب من أشهر الكتب التي خلفها ابن هشام في العربية وهو كتاب مطبوع منشور

2- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك وهو كتاب مطبوع منشور

3- الاعراب عن قواعد الاعراب، مطبوع منشور

4- شذور الذهب في معرفة كلام العرب مطبوع منشور

5- قطر الندى وبل الصدى وهو الكتاب الذي نحن بصدد دراسة موقف ابن هشام النحوي من أراء الكوفيين

- بغية الوعاة: 22/68
- ينظر المدارس النحوية: 3246
- ينظر البغية: 468

أشهر تلاميذه:

1- إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم اللخمي (ت: ٠٧٩٠)

2- إبراهيم بن عثمان النحوي (ت: ٨٣٠)

3- جمال الدين أبو الفضل النويري (ت: ٠٧٨٦)

4- ابن الفرات عبد الخالق بن علي ابن الحسين بن الفرات: (ت: ٠٧٩٤)

5- محمد مجد الدين ابن العلامة ابن هشام (ت: ٠٧٩٩)

وفاته:

توفي ابن هشام ليلة الجمعة الخامس ذي القعدة سنة (٠٧٦١) ودفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية خارج باب النصر في القاهرة[5]

المبحث الثاني: المسائل النحوية التي وافق فيها ابن هشام الكوفيين، وهما مسالتان

المسألة الأولى (حلات الاتباع والإضافة عند اجتماع الاسم واللقب)

المسألة الثانية: خلاف النحويين في حكم تقديم خبر (ليس) عليها)

المسألة الأولى: (حلات الاتباع والإضافة عند اجتماع الاسم واللقب)

إذا اجتمع الاسم واللقب، وكانا مفردين فتجب إضافة الأول إلى الثاني عند جمهور البصريين فتقول: هذا سعيد كرز فيتأولون الأول بالمسمى، والثاني بالاسم

أما الكوفيون فذهبوا إلى إتباع الثاني للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان فيقول: هذا سعيد كرز، ورأيت سعيدا كرزاء ومررت بسعيد كرز

وقد تعرض ابن هشام لهذه المسألة ذاكرا حالات الاتباع والإضافة عند اجتماع الاسم واللقب بقوله: " وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب في الأفصح تقديم الاسم وتأخير اللقب، ثم إن كانا مضافين كعبد الله زين العابدين، أو كان الأول مفردا والثاني مضافا كزيد زين العابدين، أو كان الأمر بالعكس كعبد الله قفة وجب كون الثاني تابعا للأول في إعرابه إما على أنه بدل منه، أو عطف بيان عليه[6]

ثم تحدث عن رأي الكوفيين والبصريين فيما إذا كانا مفردين فقال: " وإن كانا مفردين كريد قفة، وسعيد كرز فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين:

5- الدرر الكامنة لابن حجر: 2/416

6- قطر الندى: 79

أحدهما اتباع اللقب للاسم كما تقدم في بقية الأقسام

والثاني: إضافة الاسم إلى اللقب، وجمهور البصريين يوجبون الإضافة[7]

ثم صحح مذهب الكوفيين بقوله " والصحيح الأول والإتباع أقيس من الإضافة والإضافة أكثر "[8]

وما ذهب إليه ابن هشام من جواز إتباع اللقب للاسم في الإعراب سبقه إليه ابن مالك، إلا أن الشيخ ابن مالك زاد فيه جواز القطع إلى النصب إلى إضمار أعلي وإلى الرفع على إضمار هو أي: أعلى كرزا ، وهو كرز

قال ابن مالك: " إذا كان للشخص اسم ولقب وجمع بينهما دون إسناد أحدهما إلى الآخر قدم الاسم، وجعل اللقب عطف بيان أو بدلا ، أو قطع بنصب على إضمار أعني أو يرفع على إضمار مبتدأ فهذه الأوجه الثلاثة جائزة فيهما على كل حال مركبين كانا كعبد الله ألف الناقة، أو مركبا ومفردا كعبد الله قفة وزيد عائذ الكلب، أو مفردين كسعيد كرز[9]

ثم قال: " فالمفردان يشاركان في الاتباع والقطع، وينفردان بالإضافة كسعيد كرز[10]

ثم بين رأي سيبويه بقوله " ولم يذكر سيبويه فيهما إلا الإضافة ، لأنها على خلاف الأصل، فين استعمال العرب لها، إذ لا مستند لها إلا السماع، بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل[11]

وبين سبب جواز الاتباع والقطع فقال: " وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل، لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم، ليكون تقدير قول القائل: جاء سعيد كرز، جاء مسمى هذا اللقب، فيخلص من إضافة الشيء إلى نفسه والإتباع والقطع لا يحوجان إلى تأويل، ولا يوقعان في مخالفة أصل فاستغنى سيبويه عن التنبيه إليها.[12]

وما نسبه ابن مالك لسيبويه قال به في كتابه " هذا باب الألقاب إذا لقبت مفردا بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل، وذلك قولك: هذا سعيد كرز وهذا قيس قفة قد جاء، وهذا زيد بطة"[13]

قال السيوطي: " وجوز الكوفيون فيه الإتباع على البدل أو عطف البيان، واختاره ابن مالك، لأن الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل[14]

7- المصدر نفسه: 79

8- المصدر نفسه: 79

9-شرح التسهيل: 173

10- المصدر نفسه: 173

11- المصدر نفسه: 173

12- شرح التسهيل: 173،174

13- الكتاب: 3/294 وينظر شفاء العليل: 1/213 والمساعد: 128/1 ، 129

14- همع الهوامع: 234/1

وارى أن ما ذهب إليه ابن هشام، من جواز إتباع اللقب للاسم في الإعراب هو الصواب وهو ما عليه الكوفيون، أما ما ذهب إليه جمهور البصريين فمردود بما علله ابن مالك من أن الإضافة على خلاف الأصل لأنها تقتضي شيئين: أحدهما المضاف والثاني المضاف إليه، والأصل فيهما التغاير، فلا يضاف الشيء إلى نفسه بخلاف الإتباع والقطع فإنهما لا يحتاجان إلى تأويل ولا يوقعان في مخالفة أصل

المسألة الثانية : (خلاف النحويين في حكم تقديم خبر (ليس) عليها)

ذهب النحويون إلى جواز تقديم خبر كان وأخواتها عليها نحو قائما كان زيد إلا ليس وما دام، فاتفقوا على عدم جواز تقديم خبر ما دام عليها، لأنها لا تستعمل إلا ومعها (ما) المصدرية الظرفية فلا يجوز أن تقول: لا أذهب إليك فاسقا ما دمت

وقد ذكر ابن هشام هذه المسألة بعد أن تحدث عن أحوال الخبر، واتفاق النحويين حول امتناع تقدم خبر دام عليها فقال: " وأما امتناع ذلك في خبر (ليس) فهو اختيار الكوفيين والمبرد وابن السراج[15] وهو الصحيح"[16]

ثم علل عدم الجواز بقوله " لأنه لم يسمع مثل: (ذاهبا لست) ولأنها فعل جامد فأشبهت (على) وخبرها لا يتقدم باتفاق[17]

ثم ذكر رأي البصريين الذين أجازوا تقديم خبر ليس عليها بناء على ما استشهدوا به من قول الله تعالى: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم)[18] فقال: " وذهب الفارسي"[19] الفارسي وابن جني[20] إلى الجواز مستدلين بقوله تعالى: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) وذلك لأن (يوم) متعلق بمصروفا، وقد تقدم على ليس، وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل، والجواب أنهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها ""[21]

15- الأصول: 90/1
16- قطر الندى: 105
17- المصدر نفسه: 105
18- سورة هود: 8
19- المسائل الحلبيات: 28، 281
20- الخصائص: 383/2
21- قطر الندى: 105

ثم ذكر السيبويه رأيان الجواز والمنع، فقال: " ونقل عن سيبويه القول بالجواز والمنع[22] ولكن الذي صرح به سيبويه هو الجواز حيث قال: " هذا باب ما ينصب في الألف تقول: أعبد الله ضربته وأزيدا مررت به ... ومثل ذلك: أعبد الله كنت مثله لأن كنت فعل والمثل مضاف إليه وهو منصوب ومثله أزيدا لست، لأنه فعل"[23]

قال السيرافي: " وأما ليس فالذي يدل عليه قول سيبويه أن تقديم خبر ليس عليها جائز تقول قائما ليس زيد وبعض النحويين يأباه.[24]

قال ابن مالك " واختلف في تقديم خبر ليس عليها، فأجازه سيبويه ووافقه السيرافي والفارسي و ابن برهان والزمخشري "[25]

واستدل سيبويه ومن تبعه من النحويين في جواز تقديم خبر ليس عليها بالسماع والقياس، فالقياس على جواز تقديم خبر كان وأخواتها عليها فلما جاز هنا يجوز تقديم خبر ليس عليها، وأما السماع فاستشهدوا بقوله تعالى: (الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فقد تقدم معمول خبر ليس وهو (يوم) على الخير وهو مصروفا، وتقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل وهو (مصروفا)[26]

وما اختاره ابن هشام من منع تقدم خبر ليس عليها سبقه إليه الأنباري وابن مالك"[27]

قال الأنباري: " والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون، لأن (ليس) فعل لا يتصرف، والفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفا في نفسه، وإذا لم يكن متصرفا في نفسه، لم يتصرف عمله"[28]

وارى أن ما ذهب إليه الكوفيون وتبعهم فيه ابن هشام وهو منع تقديم خبر ليس عليها هو الأولى بالأخذ لأن ليس فعل جامد غير متصرف في نفسه فلا يجوز أن يتصرف في معموله، وهي تشبه (عسى) في عدم التصرف، وعسى لا يجوز تقديم خبرها عليها، وأن ما استدل به المجوزون من قوله تعالى: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فإن المعمول هنا ظرف والظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما كما قرره ابن هشام.

22- المصدر نفسه: 105
23- الكتاب: 101/1، 102
24- شرح كتاب سيبويه لليسرافي: 363/2
25- الكشاف 381/2
26- شرح التسهيل: 354/1
27- شرح التسهيل: 354/1
28- اسرار العربية: 117

المبحث الثالث: المسائل النحوية التي خالف فيها ابن هشام الكوفيين وهي ست مسائل

المسألة الأولى: هل تأتي (ذا) المفردة اسما موصولا؟

المسألة الثانية الخلاف النحوي في امتناع نيابة غير المفعول به مع وجوده

المسألة الثالثة: التمييز بين التعريف والتنكير

المسألة الرابعة أفعل التعجب أفعل هي أم اسم؟

المسألة الخامسة: نعم وبئس بين الاسمية والفعلية

المسالة السادسة هل يجوز إعمال المصدر مضمرا؟

المسألة الأولى: (هل تأتي (ذا) المفردة اسما موصولا ؟)

من أسماء الإشارة (ذا) ويشار بها إلى المفرد المذكر القريب، واختصت بأنها تستعمل اسما موصولا مثل (ما) الموصولة وذلك بالشروط التالية:

أولا: أن لا تكون للإشارة، إذ لو كانت لها لدخلت على المفرد تحول منذ القادم؟

ثانيا: أن تكون (ذا) ملغاة والمراد بإلغائها أن تجعل مع (ما) أو (من) اسما واحدا مستقيما به نحو ماذا صنعت، أو جعلها زائدة بين (ما) ومدخولها فكانك قلت ما صنعت

ثالثا: أن تكون مسبوقة ب (من) أو (ما) الاستفهاميتين، وحينئذ تستعمل بلفظ واحد في جميع الأحوال فتقول: من ذا جاءك؟ وماذا فعلت؟ ومن ذا جاءكما؟ وماذا فعلتما؟ ومن ذا جاءكم؟ وماذا فعلتم؟ وإعرابه كالتالي:

من اسم استفهام مبتدأ، وذا: اسم موصول بمعنى الذي وهو خبر (من) وجملة جاءك صلة الموصول والتقدير من الذي جاءك، وكذا الإعراب في بقية الأمثلة

فإن لم تتقدم عليها (ما) أو (من) لم يجز أن تكون موصولة وفي هذ يقول ابن مالك:

ومثل ما (ذا) بعد ما استفهام أو (من) إذا لم تلغ في الكلام

وبناء على ما تقدم فإن النحويين اتفقوا على جواز استعمال (ذا) اسما موصولا إذا تقدمت عليها (ما) أو (من) الاستفهاميتين ثم اختلفوا فيما خلت عنهما فذهب البصريون إلى جواز الاستعمال بالشرطين، فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة

أما الكوفيون فلم يشترطوا شيئا في دلالتها على الموصولية لوجود ما يدل على ذلك من السماع

وقد تحدث ابن هشام عن هذه المسألة وذلك في معرض حديثه عن أنواع المعارف حيث قال: " وإنما تكون (ذا) موصولة بشرط أن يتقدمها (ما) الاستفهامية، نحو: (ما ذا أنزل ربكم) أو (من) الاستفهامية نحو قوله:

وقصيدة تأتي الملوك غريبة قد قلتها ليقال: من ذا قالها[29]

أي ما الذي أنزل ربكم؟ ومن الذي قالها ؟ "[30]

ثم ذكر خلافه مع الكوفيين مقتدا حجتهم ومعلقا عليها بقوله:[31] " فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة، ولا يجوز أن تكون موصولة خلافا الكوفيين واستدلوا بقوله:

عدس ما لعباد عليك إمارة امنت، وهذا تحملين طليق[32]

قالوا: و (هذا) موصول مبتدأ، وتحملين صلته والعائد محذوف، و(طليق) خبره والتقدير والذي تحملينه طليق"[33]

وقد رفض رأيهم ورد عليهم قائلا: " وهذا لا دليل فيه، لجواز أن يكون (ذا) للإشارة، وهو مبتدأ و (طليق) خبره و تحملين (جملة حالية والتقدير وهذا طليق في حالة كونه محمولا لك ودخول حرف التنبيه عليها يدل على أنها للإشارة، لا موصولة"[34]

وما ذهب إليه ابن هشام هو مذهب البصريين

قال سيبويه: " هذا باب إجرائهم (ذا) وحده بمنزلة الذي وليس يكون كالذي إلا مع) ما) و (من) في الاستفهام فيكون ذلك بمنزلة الذي""[35]

وأخذ به ابن مالك حيث قال: " وكذا (ذا) بعد استفهام ب (ما) أو (من) يقع أيضا موقع الذي[36]

وقال الأشموني: " فإن لم يتقدم على (ذا) (ما) و (من) الاستفهاميتان لم يجز أن تكون موصولة".[37]

وذكر الأنباري في كتابه الإنصاف رد البصريين على أدلة الكوفيين بعد أن أورد قول الشاعر:

عدس ما لعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق

29- سورة النمل: 24

30- البيت الأبي بصير الأصلي وهو من بحر الكامل المشاهد فيه قوله: (من با قالها) لقد حانت (نا) موصولة وسعت ب (من) الاستفهامية

31- قطر الندى: 83

32-البيت من بحر الطويل وهو ليزيد بن مفرغ ويوجد في تذكرة النحاة: 20 والخزانة: 6/41، 42 الشاهد فيه قوله:) وهذا تحملين طليق(فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن)ذا(اسم موصول وقع مبتدأ ولم يمنع من ذلك عدم تقدم)ما(أو (من(الاستفهاميتين من التزام موصوليته، والتقدير عندهم: وهذا تحملين طليق

33- المصدر نفسه: 84

34- المصدر نفسه: 84

35- الكتاب: 2/416

36- شرح التسهيل: /1 196

37-الأشموني: 145/1

لأن الأصل في ذلك وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالا على الإشارة، و (الذي) وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها، فينبغي أن لا يحمل عليها، وهذا

تمسك بالأصل واستصحاب الحال، وهو من جملة الأدلة المذكورة، فمن ادعى أمرا وراء ذلك بقي مرتهنا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ادعوه[38]

وارى أن ما ذهب إليه ابن هشام في جواز موصولية اسم الإشارة (ذا) إذا تقدمت عليه (ما) أو (من) هو الذي تميل إليه النفس، لا كما ذهب إليه الكوفيون من جواز الإطلاق، لأن ما استدلوا به من البيت المذكور رده ابن هشام بدخول حرف التنبيه عليها ودخول حرف التنبيه يدل على الإشارة، وبما رده الأنباري من أن الأصل في ذلك وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالا على الإشارة، والذي وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها، فينبغي ألا يحمل عليها، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال، وهو من جملة الأدلة المذكورة

وأن دلالتها على الموصولية باستصحاب (ما) و (من) ورد كثيرا في أي القرآن الكريم وذلك نحو قوله تعالى: (ماذا أراد الله بهذا مثلا[39] وقوله تعالى: (فانظري ماذا تأمرين)[40] وقوله تعالى: (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه)[41] وقوله تعالى: (من من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا[42] وغير ذلك من الآيات القرآنية الدالة على جواز موصلية (ذ) إذا سبقت ب (ما) أو (من) لا كما خلت عنهما.

المسألة الثانية (الخلاف النحوي في امتناع نيابة غير المفعول به مع وجوده)

ينوب عن الفاعل بعد حذفه واحد من أربعة أشياء

1- المفعول به نحو ضرب محمد عمرا، ضرب عمر

2- أو الظرف نحو صام زيد يوما طويلا، صيم يوم طويل

3- أو المصدر نحو سار زيد سيرا طويلا، سير يوم طويل

4- أو المجرور نحو نظر الأمير في الأمر، نظر في الأمر

38- الإنصاف: /1 580 وينظر مغني اللبيب 625 وشذور الذهب 83 والمحرر الوجيز /3 387 والجنى: 241

39- سورة البقرة: 26

40- سورة النمل: 33

41- سورة البقرة: 255

42- سورة البقرة: 245 والحديد: 11

وقد يوجد بعد بناء الفعل للمجهول هذه الأربعة في جملة واحدة نحو ضرب اللص ضربا شديدا يوم الجمعة أمام الناس في المجلس، فأي منها ينوب عن الفاعل في المسألة خلاف بين النحويين، ذكره ابن هشام في معرض حديثه عن شروط النيابة

فذهب جمهور البصريين إلى منع نيابة غير المفعول به مع وجوده سواء تقدم أو تأخر، فإذا أردنا بناء الفعل للمجهول في المثال السابق نقول: ضرب اللص ضربا شديدا يوم الجمعة، أو ضرب ضربا شديدا اللص يوم الجمعة أما الكوفيون والأخفش فجوزوانيابة غير المفعول به مع وجوده

وقد تعرض ابن هشام لهذه المسألة وذلك في معرض حديثه عن شروط النيابة فقال: الثالث أن يكون المفعول به موجودا فلا تقول (ضربي اليوم زيدا) خلافا للأخفش والكوفيين، وهذا الشرط أيضا جار في الجار والمجرور، والخلاف جار فيه أيضا[43]

ثم ذكر ابن هشام أدلة المجوزين من القرآن وكلام العرب حيث قال: " واحتج المجيز بقراءة أبي جعفر (ليجزى قوما بما كانوا يكسبون)[44] ويقول الشاعر:

وإنما يرض المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه[45]

ثم تحدث ابن هشام عن موقفه من هذه الشواهد فقال: " وأجيب عن البيت بأنه ضرورة، وعن القراءة بأنها شاذة، ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله تعالى: (قل للذين امنوا يغفروا) أي ليجزي الغفران قوما، وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثاني، وذلك جائز"[46]

وهذا التأوي لتأويل منه يتوافق تماما مع ما عليه البصريون

قال ابن عصفور في تخريج هذه الآية : " أن (قوما) ليس بمعمول (ليجزى) بل تفعل بدل (ليجزى (كأنه قال: جزى الله قوما ويكون مفعول: (يجزى) ضمير در المفعول منه كأنه قال: ليجزي هو أو ليجزي الجزاء ""[47] مضمر المصدر وما ذهب ! البصريين

كما با سبق إليه ابن هشام من عدم جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده هو مذهب

43- قطر الندى: 153

44- سورة الجاثية: 14

45- البيت من بحر الرجز لم يعلم قائله وقيل أنه لرؤية ويوجد في الأشموني: 421/1 والمقاصد النحوية: 521/2 وهمع الهوامع:162/1 الشاهد فيه قوله : (بذكر قلبه) حيث أناب الجار والمجرور (بذكر) عن الفاعل، مع وجود المفعول به: (قلبه) وهذا جائز عند الكوفيين بشرط

46-المصدر نفسه: 154

47-شرح الجمل الكبير: 537/1

قال أبو حيان بيان: " وإذا اجتمع مفعول به و مصـــــدر وظرف زمان وظرف مكان ومجرور تعين إقامة المفعول به عند جمهور البصريين[48]

وقال ابن الناظم : " مذهب سيبويه أنه لا يجوز وز نيابة غير المفعول به مع وجوده[49]

وقال الأشموني: " بل يتعين عين الثابته هذا مذهب سيبويه ومن تابعه"[50]

أما ابن مالك فقد وافق مذهب ب الأخفش والكوفيين رفيين في جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده فقال في **الخلاصة:**

ولا ينوب بعض هذي إن وجد في اللفظ مفعول به، وقد يرد

وقال في شـــرح التســـهيل: "[51] وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده وبقولهم أقول إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب ومنه قراءة أبي جعفر) ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وترك (قوما) منصوبا وهو مفعول به ومثل هذه القراءة قول الشاعر:

ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو كلابا[52]

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ونصـب الكلابا وهو مفعول به وغير ذلك من الأدلة التي سـاقها ابن مالك الجواز إقامة غير المفعول مع وجوده[53]

وارى أن ما ذهب إليه الكوفيون من جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده هو الذي تميل إليه النفس حيث إنه مصدر السماع، وأن ما تأوله ابن هشام وغيره فيه تكلف فضلا عن أن قراءة جعفر قراءة صحيحة ولا يمكن رميها بالشذوذ.

المسألة الثالثة (التمييز بين التعريف والتنكير)

التمييز لغة مأخوذ من مدت الشيء أميزه ميزا، والميز التمييز بين الأشياء .

48–ارتشاف الضرب: 194/2

49–شرح الألفية لابن الناظم: 235

50– الأشموني: 421/1

51– الأخفش

52– البيت من بحر الوافر لجرير وهو في تعليق الفرائد: 26/4 والهمع 62/1 الشاهد فيه قوله: (لسب بذلك الكلابا) حيث ناب الجار والمجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول به

53– شرح التسهيل: 128/2

واصطلاحا: اسم منصوب أو مجرور يؤتى به لرفع الإبهام عن مفسره، أو مبينه وله أحكام كثيرة يرجع إليها في مظانها[54]

واختلف النحويون حول تعريفه وتذكيره إلى قسمين فذهب البصريون إلى أن التمييز لا يكون إلا نكرة، أما الكوفيون فيجوزون أن يكون معرفة، فيدخلون الألف واللام على الاسم محتجين على ذلك بزيادتها في كلمة (النفس) في قول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو[55]

فدخلت عليه (ال) والأصل فيه التعريف، ومحتجين بقوله تعالى: (ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وإنه في الآخرة لمن الصالحين[56]) وقوله تعالى (وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها فذلك مساكنهم لم تسكن من بعدهم إلا قليلا وكنا نحن الوارثين[57]

قال أبو حيان واختلف النحويون في التمييز، أيجوز أن يكون معرفة أم لا؟ فذهب البصريون إلى أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة وورد منه شيء معرفة ب (أل) والإضافة[58]

وقد تعرض ابن هشام لهذه المسألة وأخذ بمذهب البصريين في قولهم أن التمييز لا يكون معرفة، وذلك في حديثه عن أوجه إعراب الاسم بعد الصفة المشبهة فقال: " فإن كان معرفة تعين أن يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به، لأن التمييز لا يكون معرفة خلافا للكوفيين"[59] .

وما أشار إليه ابن هشام هو ما صرح به الكوفيون

54- بنظر الخاص ٢/٣٩٤ وشرح الألفية لابن الناظم ١٥٠ وشرح السيل ٢٨٨٧٢ البيت من بحر الطويل و هو ارشد بن زيد وهم في الأشموني ١/١٢٠ والمقامة الحرية: ٢٠٢٢ والحني: ١٩٥ وشرح حدة الشاهد فيه قوله (طلبت النصر) حيث ذكر التميز معرفات (آل) وكان منه أن يكون نكرة، وإنما زاد الألف والسلام الضرورة خلاف ما ذهب إليه الكوفيون . سورة البقرة ١٣٠ سورة القصص تلف الدرية ١٩٢٣

55-

56-سورة البقرة: 130

57-سورة القصص: 58

58-ارتشاف الضرب: 1633

59-قطر الندى: 240 وينظر شذور الذهب: 207

قال الفراء " العرب توقع نفســه على (نفســه) وهي معرفة وكذلك قوله: (بطرت معيشــتها) وهي من المعرفة كالنكرة، لأنه مفسر، والمفسر في أكثر الكلام ذكرة كقولك: ضفت به درعا، وقوله: (فإن طين لكم عن شيء منه نفسا[60])[61] .

قال النحاس بعد أن ذكر قوله تعالى: (عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه" وقول القراء (نفسه مثل ضقت ذرعا محال عند البصريين لأنه جعل المعرفة منصوبة على التمييز"[62]

ويؤيد هذا القول: ما أشــار إليه ابن مالك من مجيء التمييز معرفة فيكون التمييز بذلك قد خرج عن أصــله في التذكير فيقول: " التمييز قد يجيء بلفظ معرفة فيقدر تذكيره، فمن ذلك قولهم: كم ناقة لك وفصــيلها على تقدير وفصيلا لها، ومنه قول بعض العرب من رواية الكوفين، قبضت الأحد العشر الدرهم يريد أحد عشر أحد درهما[63]

وما ذهب ابن هشــام من عدم جواز تعريف التمييز هو ما عليه جمهور البصــريين لأن اشــتراط التمييز لديهم في التمييز جعلهم يعدون المنصوب في نحو (زيد حسن وجهه) شبيها بالمفعول به كما قرره ابن هشام وغيره، وإذا جاز ما ظاهره التعريف فهو مذكر معنى

يقول الأخفش بعد أن ذكر قوله تعالى: (إلا من سفه نفسه) " فزعم أهل التأويل أنه في معنى (سفه نفسه) وقال يونس (أراها لغة) ويجوز في هذا القول: سفيت زيدا، وهو يشبه غين رأيه، وخسر نفسه، إلا أن هذا كثير، ولهذا معنى ليس لذالك تقول: عين في رأيه، وخسر في أهله، وخسر في بيعه، وقد جاء لهذا نظير: قال: (ضرب عبد الله الظهر والبطن، ومعناه على الظهر والبطن، كما قالوا: دخلت البيت، وإنما هو دخلت في البيت، وقوله: توجه مكة والكوفة، وإنما هو إلى مكة وإلى الكوفة"[64]

قال ابن عطية بعد أن ذكر قوله تعالى: (سفه نفسه)

... وقال القراء نصبها على التمييز ... وقال البصريون لا يجوز التمييز مع هذا التعريف وإنما النصب على تقدير حذف (في) فلما انحذف حرف الجر قوي الفعل وهذا يجري على مذهب ســيبويه فيما حكاه من قولهم ضــرب فلان الظهر والبطن

60–سورة النساء: 4
61–معاني القرآن للفراء: 79/1
62–معاني القرآن للنحاس: 65/1
63–عمدة الحافظ 478، 479
64–معاني القرآن للأخفش 157/1

أي: في الظهر والبطن، وحكى مكي أن التقدير : (إلا من سنه) قوله: (نفسه) على ان نصه تأكيد حذف المؤكد وأقيم التوكيد مقامة قياسا على النعت والمنعوت[65]

قال سيبويه " وذكر الحال وإنها مثل التمييز وهذا لا يكون إلا نكرة يعني ما كان منصوبا على الحال كما أن ذلك لا يكون إلا نكرة يعني التمييز "[66]

قال الرضي: " وأصل التمييز التنكير ""[67]

قال الأشموني: " لأن التمييز واجب التنكير، خلافا للكوفيين"[68] .

وأرى أن ما ذهب إليه البصريون وتبعهم فيه ابن هشام وهو عدم جواز تعريف التمييز هو الذي تميل إليه النفس لأن مجيء التمييز ذكرة هو الأصل وبه يتحقق المراد من التمييز، وما استشهد به الكوفيون فمؤول إما لصرف التوجيه الإعرابي عن التمييز إلى الإعراب على التشبيه بالمفعول

وإما بتأويل المعرفة بالنكرة، فالتأويل في الآيتين السابقتين (سفه نفسا) و (بطرت معيشة) فالمعرفة هذا هي فقط لفظية، ولكنها في معنى الذكرة وأن (آل) الواردة في البيت وما جرى مجراء فهي زائدة دخولها في الكلام كخروجها، فلا تفيد تعريفاء فالتمييز باق على أصله

المسألة الرابعة : (أفعل التعجب أفعل هي أم إسم ؟)

التعجب هو انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه، ولذلك يقال: إذا عرف السبب زال العجب، وله صيغتان ما أفعله، وأفعل به نحو ما أحسن محمداء

وأحسن بمحمد

وقد اختلف النحويون في صيغة (أفعل) في التعجب أهي فعل أم اسم؟

فذهب البصريون إلى أنها فعل وتبعهم في هذا القول الكساني من الكوفين واستدلوا على فعليتها بالآتي:

أولا بناؤها على الفتح

ثانيا: تصبيل للمفعول به الصريح

ثالثا: لزوم نون الوقاية لها إذا نصبت ياء المتكلم نحو ما أحسنتي عندك، وما أظرفني في عينيك، ودون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم

أما الكوفيون فاحتجوا على اسميتها بأنها:

65-المحرر الوجيز: 212/1

66-الكتاب: 273/1

67-شرح الرضي: 72/2

68-الأشموني: 170/1

أولا: جامدة لا تتصرف، وعدم تصرفها تصرف الأفعال دلالة على اسميتها فلا يجوز في (ما أحسن زيدا (ما يحسن زيدا، ولا نحوه من أنواع التصرف

ثانيا: أنه يصغر والتصغير من خصائص الأسماء واستشهدوا بقول الشاعر:

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا من هؤلياتكن الضال والسمر "[69]

رافضين قول البصريين بأنه إنما صغر الجموده، إذ لو كان الجمود يبيح التصغير الجاز تصغير (ليس) و (عسى)

ثالثا: احتجوا بصحة عينه وعدم انقلابها ألفا في نحو (هذا أقوم منك وأبيع منك) ولو كان فعلا لوجب أن تعل عينه وتقلب ألفا كما قلبت من الفعل في نحو (قام وباع وأقام وأباع)

هذا ملخص ما أورده التحويون بين أدلة الفريقين

وقد علق ابن هشام على هذه المسألة رافضا قول الكوفيين القائل بإسمية أفعل التعجب ومقتدا حجتهم بقوله: " وأما (أفعل) فزعم الكوفيون أنه اسم بدليل أنه يصغر قالوا ما (أحيسنه) و (ما أميلحه) "[70].

ثم صحح مذهب البصريين ومعللا سبب ترجيحه إذ قال: " وزعم البصريون أنه فعل ماض، وهو الصحيح، لأنه مبني على الفتح، ولو كان اسما لارتفع على أنه خبر، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية، يقال: " ما أفقرني إلى عفو الله ، ولا يقال: " ما أفقري" وأما التصغير فشاذ ووجهه أنه أشبه الأسماء عموما بجموده، وأنه لا مصدر له، وأشبه أفعل التفضيل، خصوصا بكونه على وزنه، وبدلالته على الزيادة، وبكونهما لا يبنيان إلا مما استكمل شروطا يأتي ذكرها وفي (أحسن) ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية، راجع إلى (ما) وهو الذي دلنا على اسميتها، لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء"[71]

هذا ما أورده ابن هشام في الرد على أدلة الكوفيين حيث يرى أن نون الوقاية مع ياء المتكلم من خواص الأفعال، لأنها وضعت لتقي الفعل من الكسر، فلا نستطيع أن ندخلها في غلامي وصاحبي فتقول غلامني وصاحبني، وأن الفتحة فتحة بناء كالفتحة في (زيد ضرب عمرا) فلما وجب أن يكون مفتوحا، دل على أنه فعل ماض، ولم يرتفع ارتفاع الأسماء إذ لو كان اسما لكان خبرا ل (ما) في نحو (ما احسن زيدا وأن ما ورد ما ظاهره التصغير فشاذ

69- البيت من بحر البسيط وهو في الخزانة 93/1، 96 والمقاصد النحوية: 416/1 والأشموني 263/2 المشاهد فيه قوله (أميلح) حيث مسفر الملح وهو فعل التعجب مما يستدل به على اسمية (فعل) في التعجب، فالتصغير من خصاص الأسماء والشاعر قد صغر (هؤلاء) فقال (هولياء) وهذا على مذهب الكوفيين

70–قطر الندى: 278

71–المصدر نفسه: 278

وقد سبق ابن هشام في الرد على الكوفيين ابن السراج حيث قال: " فإن قال قائل: فما هذه الأفعال تصغر نحو ما أميلحه وأحيسنه والفعل لا يصغر فالجواب في ذلك: أن هذه الأفعال لما لزمت موضعا واحدا ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى (يفعل) وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر ونظير ذلك دخول الفات الوصل في الأسماء نحو ابن واسم وامرئ وما أشبهه لما دخله النقص الذي لا يوجد إلا في الأفعال والأفعال مخصوصة به فدخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب فأسكنت أوائلها للنقص وقولك ما أحسنني بعلمك أنه فعل ولو كان اسما لكان ما احسنني مثل ضاربي ألا ترى أنك لا تقول: ضاربني[72]

وقال برأي البصريين ابن مالك " ويدل على فعليته لزومه دون الوقاية إذا وقع على ياء المتكلم نحو ما أفقرني إلى عفو الله[73]

كما صحح الأنباري مذهب البصريين بعد أن أطال في الرد على الكوفيين منهما مذهبهم بالفساد حيث قال: " والصحيح ما ذهب إليه البصريون، وأما ما استدل به الكوفيون ففاسد[74]

وارى أن ما ذهب إليه ابن هشام من الاستدلال على فعلية صيغة أفعل التعجب هو الأولى بالاتباع، وهو مذهب البصريين لما ساقوه من الأدلة التي لا تحتمل غير الفعلية

المسألة الخامسة (نعم وبئس بين الاسمية والفعلية)

من الأفعال الجامدة التي لا تتصرف نعم وبئس، والمقصود بها إنشاء المدح والذم تقول: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو وهي من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، إذ نسب القول بفعليتها إلى البصريين، وإسميتها إلى الكوفيين

واستدل البصريون على فعليتها بعدم تصرفها، واتصال الضمائر بها نحو نعما رجلين ونعموا رجالا على حد اتصالها بالأفعال نحو قاموا وقاما، كذلك اتصال تاء التأنيث الساكنة بها نحو نعمت وبئت على حد اتصالها بالأفعال نحو ضربت وأكلت أيضا بناؤها على الفتح كالأفعال الماضية

أما الكوفيون فاستدلوا على اسميتها بدخول حرف الجر عليها وحروف الجر من خواص الأسماء ولذلك احتجوا بقول الشاعر:

72-الأصول 101/1، 102

73-عمدة الحافظ: 742/1

74- أسرار العربية 103 وينظر مع الهوامع ٣٦/ ٣ والمساعد: ٢/١٤٧ وشرح التصريح / والارتشف : 2066

الست بنعم الجار يؤلف بيته أخا قلة أو معدم الحال مصرما[75]

كذلك دخول حرف النداء عليها نحو يا نعم المولى والنداء من خصـــائص الأسماء كذلك عدم اقتران الزمان بها كسائر الأفعال، فلا يحسن أن تقول: نعم الرجل أمس. ولا بلس الرجل غداء وأيضا مما استشهد به الكوفيون على اسمية نعم وبنس أنهم قالوا: نعيم الرجل زيد وليس في أمثلة الأفعال شيء على وزن فعيل[76]

وقد تعرض ابن هشـام لهذه المسـألة مصـححا مذهب البصـريين، بعد أن تحدث عن الأفعال الماضـية المختلف في فعليتها فقال: " والصحيح أن الأربعة أفعال، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بها ""[77]

ثم رد على الكوفيين في الرأي المعزوا إليهم بالاسمية " وأما ما اســتدل به الكوفيون فمؤول على حذف الموصــوف وصفته، وإقامة معمول الصفة مقامها، والتقدير: ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، ونعم السير على غير مقول فيه بنس العير، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف كما بينا، وكما قال الآخر

والله ما ليلى بنام صاحبه ولا مخالط اللبان جانبه[78]

أي بليل مقول فيه[79]

والتعليل عند ابن هشــام وغيره من النحويين في هذا البيت أن حرف الجر هنا دخل على اســم محذوف، ودخول حرف الجر على الكلمة لا يدل على أنها خرجت من الفعلية إلى الاسمية

وما ذهب إليه ابن هشــام من الحكم بفعليتها هو مذهب البصــريين كما تقدم، وقد تحدث ســيبويه في أكثر من موقع في كتابه على فعليتهما

75– بنظر الخاص ٢/٣٩٤ وشــرح الألفية لابن الناظم ١٥٠ وشــرح الســيل ٢٨٨٧٢ البيت من بحر الطويل و هو ارشــد بن زيد وهم في الأشموني ١/١٢٠ والمقامة الحرية: ٢٠٢٢ والحني: ١٩٥ وشــرح حدة الشــاهد فيه قوله (طلبت النصــر) حيث ذكر التميز معرفات (آل) وكان منه أن يكون نكرة، وإنما زاد الألف والسلام الضرورة خلاف ما ذهب إليه الكوفون . سورة البقرة ١٣٠ سورة القصص تلف الدرية ١٩٢٣

76

77

78– النجاة من بحر الطويل وهو الحســان بن ثبت ويوجد في الإنصــافة ال٩٧ والمراز العربيات ٢١ الشــاهد فيه قوله: (منعم النجار حيث الخليج الكوفون بدخول حرف الجر على نعم وحروف الحر لا تدخل إلا على الأسماء ينظر الإنصــاف ال10 وأســوار العربية ٢١ والكافية الشــافية ٢/١١٠٢ والمساحة ٢/١٩١ واتحاد الطلة / ٥٨٥ وحدة البيت من الرجل الشاهد فيه قوله (عام) الله أسجل حرف الجر على الفعل ولكنه ليس المجرور في المحرور محتوف مع من على أنه قد على محصول الصفة وتصدير الكلام ما ليلى علل سقول فيه علم مساعدة، وهذا فيه بطلان المذاهب الكوفيين في الحلمهم على

79–المصدر نفسه: 25

يقول سيبويه " وأما (نعم) وبئس) ونحوهما فليس فيهما كلام، لأنهما لا يتغيران لأن عامة الأسماء على ثلاثة أحرف ولا تجربهن إذا كن أسماء للكلمة لأنهن أفعال والأفعال على التذكير لأنها تضارع فاعلا"[80]

وتحدث عن علامات الأفعال التي دخلت على نعم وبئس وهي تاء التأنيت) على حد دخولها في الفعل لتدل على تأنيته فقال: " وأعلم أن نعم وبئس تؤنث وتذكر وذلك قولك: نعمت المرأة وإن شئت قلت نعم المرأة كما قالوا: ذهبت المرأة والحذف في نعمت أكثر[81]

وقد سبق ابن هشام في الحكم بفعليتها غير واحد من النحويين

قال ابن السراج: " نعم وبئس فعلان ماضيان... وهما يشبهان التعجب في المعنى وترك التصرف"[82]

وقد علل ابن الأثير سبب جمودهما وعدم تصرفهما بقوله " وإنما لم يتصرفا لما تضمناه من مبالغة المدح والذم الزائدين عن الاخبار، والشيء متى خرج بالمبالغة عن نظائره، جعلوا له تأثيرا في اللفظ ولأن المقصود من التصرف وقوع ذلك المعنى في زمن مختص، وهذان مقصوران على الماضي صالحان للحال في المعنى، فلا يختصان بزمن"[83]

وقد رد على الكوفيين فيما استدلوا به من قول العرب ما أنت بنعم الجار" فأدخلوا عليها حرف الجر وهو شاد[84]

ورد عليهم ابن مالك بعد أن ذكر قول الشاعر:

سبع في علم العربية لأبن الأثير ال١٨٧

صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر[85]

ولا حجة في ذلك ، أما الأول والثاني فيعتذر عنهما بما اعتذر عن قول الآخر: عمرك ما ليلى بنام صاحبه

فقيل: أراد ما ليلى مقول فيه نام صاحبه، وبولد مقول فيه نعم الولد، وبعير مقول فيه بئس العير "[86]

وقال الأنباري: " وأما ما استدل به الكوفيون ففاسد[87]

80- الكتاب: 266/3

81- المصدر نفسه: 178/2

82- الأصول: 110/1

83-البديع في علم العربية لابن الأثير 478/1

84- المصدر نفسه: 478/1

85- البيت من الرجز وهو في المقاصد النحوية 2/4 والهمع : 17/3 المشاهد فيه قوله (نعم طير) حيث جاءت نعم اسما بدليل دخول حرف الجر عليها، وهو على الرأي الكوفي.

86- شرح التسهيل: 5/3، 6

87-أسرار العربية: 91

من خلال ما سبق اتضح أن الرأي المنسوب إلى الكوفيين هو القول باسميتها، ولكن من خلال النصوص المنقولة عن كبار شيوخ المدرسة الكوفية كالكسائي وتلميذه القراء قلمة ما يؤكد عندهم عدم القول باسميتها وذلك من خلال النصوص التي وردت في مصنفاتهم فهذا الكسائي الذي نسب إليه غير واحد من النحويين القول بفعليتهما يقول ابن مالك " والقول بفعليتهما هو مذهب البصريين والكسائي[88]

وقال الرضي: " ودليل فعليتها أيضا ما حكاه الكسائي من نحو: نعما رجلين، ونعموا رجلا، والضمائر المرفوعة البارزة من خواص الأفعال"[89]

واستطرد الفراء في غير موضع من كتابه المعاني التأكيد على الفعلية حيث قال: " والعرب توحد نعم وبنس، وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون أما قومك فنعموا قوماء ونعم قوما، وكذلك بنس، وإنما جاز توحيدهما لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناء، إنما أدخلوها لتدلا على المدح والذم، ألا ترى أن لفظهما لفظ (فعل) وليس معناهما كذلك. وإنه لا يقال منهما يباس الرجل زيد، ولا ينعم الرجل أخوك، فلذلك استجازوا الجمع والتوحيد[90]

فهو يؤكد على حمودها كما كان الفعل الماضي الذي على وزن (فعل) ثم يؤكد في موضع آخر على فعليتهما قياسا على أفعال كان قد اتفق على فعليتهما فهي لك على قال: " ونظيرهما: (عسى أن يكونوا خيرا منهم)[91] وفي قراءة عبد الله : (عسو أن يكونوا خيرا منهم) ألا ترى أنك لا تقول: (هو يعسى) كما لم تقل ييأس[92]

فهذه النصوص المنقولة عن الكوفيين والمصرح بها في كتبهم تؤكد على عدم القول بالاسمية، ومما يؤكد هذا أيضا تضارب الأقوال حول صحة الخلاف المنسوب إلى البصريين أو الكوفيين في فعليتهما أو اسميتهما، وإنما الخلاف أصلا بعد إسنادهما إلى الفاعل

قال ابن عصفور: " لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أن (نعم) و (بنس) فعلان، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل"[93]

وقال أبو حيان " إن الخلاف إنما هو بين الفريقين بعد إسناد نعم وبنس إلى الفاعل"[94]

88–شرح التسهيل: 5/3، 6

89–شرح الرضي: 242/4

90–معاني القرآن للفراء: 141/2

91–سورة الحجرات: 11

92– المصدر نفسه: 141/2

93– شرح الجمل: 61/2، 62

94–الإرتشاف: 2041

وقال السيوطي: " لا خلاف في أنهما فعلان، وإنما الخلاف فيما بعد الاسناد إلى الفاعل، فالبصريون يقولون نعم الرجل وبنس الرجل جملتان فعليتان، وغيرهم يقول: اسمان محكيان نقلا عن أصلهما وسمى بهما للمدح والذم كتابط شرا ونحوه[95]

والذي يظهر لي مما سبق أن ما نسب إلى الكوفيين من القول باسميتها ليس على إطلاقه، لأن مصادر الكوفيين تؤكد على فعليتها، لاسيما ما نقل عن الكسائي وما ثبت في كتاب المعاني للقراء، فضلا عن تضارب أقوال بعض النحويين في القول بعدم صحة الخلاف بين البصريين والكوفيين في إسمية أو فعلية (نعم وبنس) وإن كان ثمت قول باسميتها البعض الكوفيين، وأدلتهم مردودة بما تأوله البصريون وكثير من الكوفيين

المسألة السادسة: هل يجوز إعمال المصدر مضمر ا)

المصدر في اللغة ما يصدر عنه الشيء، وهو من المشتقات التي تعمل عمل الفعل وله أنواع كثيرة يرجع إليها في كتب النحو

واختلف النحويون حول إعمال المصدر مضمرا في نحو قولنا: سرني إكرام زيد بكراء وهو خالد بإعمال (هو) النصب في (خالدا) وذلك يجعل (هو) مصدرا مضمرا معطوفا على المظهر (إكرام فذهب الكوفيون إلى جواز الإعمال في حال النصب والجر، وذهب البصريون إلى منع الإعمال مطلقا واختار ابن هشام منع الإعمال ورجح مذهب البصريين حيث ذهب في حديثه عن شروط إعمال المصدر: الا يكون مضمرا، فلا تقول: ضربي زيد حسن وهو عمرا قبيح، لأنه ليس فيه لفظ الفعل، وأجاز ذلك الكوفيون واستدلوا لقوله:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم[96]

أي: وما الحديث عنها بالحديث المرحم، قالوا: فعنها متعلق بالضمير "[97]

ورد ابن هشام مذهب الكوفيين لدى استشهادهم على جواز عمل المصدر المضمر في البيت السابق فقال: " وهذا البيت نادر قابل للتأويل، فلا تبنى عليه قاعدة[98]

95-همع الهوامع: 17/3

96- البيت من بحر الطويل وهو لزهير وهو في الهمع:92/2 والمساعد 266/2 الارتشاف 643 الشاهد في قوله: (وما هو عنها) أي: وها الحديث عنها فالجار والمجرور متعلقان ب (هو) الضمير العائد إلى المصدر، وبهذا يكون المصدر قد عمل مضمرا، وقد أجاز ذلك الكوفيون ومنعه ابن هشام والبصريون

97- قطر الندى: 223

98- المصدر نفسه: 224

وقد سبقه في الرد على مذهب الكوفيين ابن مالك بعد أن تحدث عن التأويل الذي ذكره البصريون وغيرهم من النحويين بقوله " وقد يتخرج هذا على أن يكون. التقدير وما هو الحديث عنها، فيتعلق (عن) بالحديث، ويجعل الحديث بدلا من (هو) ثم حذف الأول، وترك المتعلق به دالا عليه"[99]

ويقول: "ولا يخفى ما في هذا التقدير من التكلف، مع أن البدل هو المقصود بالنسبة ولا يذكر متبوعه إلا توطئة له"[100]

وقال أبو حيان .... أن يكون مظهرا فلو ورد ظاهرة غير ذلك أول[101] ثم ذكر بيت زهير

وقال: " فإن جاء ظاهره الجواز حكم بشذوده[102]

وقال الأشموني متحدثا عن شروط إعمال المصدر: " أحدها: أن يكون مظهراء فلو أضمر لم يعمل خلافا للكوفيين[103]

والذي يظهر لي ترجيحه مما سبق هو ما اختاره ابن هشام والبصريون وهو منع إعمال المصدر المضمر لأنه لم يرد فيه إلا بيت زهير والقواعد النحوية لا تبنى على بيت واحد، وعليه فإنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه

الخاتمة:

الحمد لله بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

وبعد:

بعد رحلتنا القصيرة في كتاب (قطر الندى وبل الصدى) لمؤلفه العلامة ابن هشام الأنصاري والوقوف على معرفة موقفه من أراء الكوفيين موافقة ومخالفة أود أن أشير إلى أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث

1- لم يكن ابن هشام متعصبا لمذهب نحوي دون آخر وإن كانت له نزعة بصرية فهو يعرض المسألة والآراء لمن سبقه من النحويين على اختلاف مدارسهم ومذاهبهم واتجاهاتهم ويوازن بينها، ويرجح ما يراء راجحا ويضعف ما يراه ضعيفا محتكما في ذلك على قوة الدليل مما يعكس رسوخ علمه في هذا الفن

2- لم يتعرض ابن هشام في هذا الكتاب لكثرة الخلافات النحوية، بناء على ما التزم به في هذا الكتاب من وضعه للمبتدئين في تيسير النحو، وكونه حلقة وصل أفهم كتب المتقدمين، فإنه لم يتعرض لكثرة الخلافات

99- شرح التسهيل: 106/3

100- المصدر نفسه: 106/3

101- ارتشاف الضرب: 643

102- المصدر نفسه: 643

103- الأشموني: 202/2 ينظر شرح الرضب: 3/ 407

النحوية – بخلاف كتبه الأخرى – مما جعل موقفه من أراء الكوفيين فيه لا يتعدى الثماني مسائل، خالفهم في ست مسائل، ووافقهم في مسألتين

3- من خلال المسائل التي تناولتها في هذا البحث لم أجد ابن هشام يعتمد على مصادرة السماعية إلا على القرآن والشعر، وهذا لا يعني بالضرورة أنه ليس من المجيزين للاستشهاد بالحديث النبوي، فقد كانت له وقفات عديدة في الاستشهاد بالأحاديث النبوية في هذا الكتاب

4- رجحت قول ابن هشام الذي تبع فيه البصريين أحيانا والكوفيين أحيانا أخرى في سبع مسائل، ولم أرجح رأيه في مسألة واحدة حيث إنني رأيت فيه الحق مع الكوفيين

وأخيرا نسأل الله تبارك وتعالى أن يتقبل هذا العمل وأن ينفع به طلاب العلم، فإن وفقت فمن الله، وإن كانت الأخرى فمن نفسي ومن الشيطان فالكمال الله وحده

وصلى الله وسلم على نبيه الكريم وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ت د/ رجب عثمان محمد الناشر مكتبة الخانجي القاهرة ، ١٤١٨، ١٩٩٨م

أسرار العربية للأنباري تا محمد بهجة البطار

الأصول في النحو لابن السراج ت د/ عبد الحسين القتلي مؤسسة الرسالة، ط1، ١٤٠٥ – ١٩٨٥م

الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ت محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت

البديع في علم العربية لابن الأثيرات د/ صالح حسين العايد جامعة أم القرى ١٤٢١

بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر طا ١٣٩٩ – ١٩٧٩م

تذكرة النحاة لأبي حيان ت د/ عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة طا، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لأبي بكر محمد الدماميني تا محمد عبد الرحمن المفدي – طاء ١٤٠٣ – ١٩٨٣م

الجنى الثاني في حروف المعاني للمرادي ت فخر الدين قيارة، ومحمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ١٥ ١٤٠٣ – ١٩٨٣م

خزانة الأدب لعبد القادر عمر البغدادي، ت، عبد السلام هرون مكتبة الخانجي، ط1، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م

الخصائص لابن جنيت محمد على النجار – الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٦ ١٩٨٦م

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجرت محمد أبو الفضـــل إبراهيم، دار الكتب الحديثة مطبعة المدنى، ٢٥، ١٩٦٦م

شذور الذهب اعتنى بهاء محمد أبو فضل عاشور دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان ١٥ء ١٤٢٣ – ٢٠٠١م

شـرح الأشموني على ألفية ابن مالك قدم له حسـن حمد، إشـراف د/ إميل بديع يعقوب دار المتب العلمية ط١، ١٤١٩، ١٩٩٨م

شرح التسهيل لابن مالك ت محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ١، ١٤٣٣، ٢٠٠٢م

شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر للطباعة والنشر

شرح الجمل الكبير لابن عصفورت صاحب أبو جناح بغداد ١٤٠٢ ١٩٨٢م

شرح عمدة الحافظت عثمان عبد الرحمن الدوري، طبعة العالي بغداد ١٣٩٧ ، ١٩٧٧م

شرح كتاب سيبويه للسيرافي ت أحمد حسين مهدلي، على سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٥، ٢٠٠٨ م

شرح الكافية لرضي الدين الاستربائي، تا/ أحمد السيد أحمد المكتبة التوفيقية القاهرة مصر

شرح الكافية الشافية لابن مالك ت د/ عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث ١٤٠٢.

شرح المفصل لابن يعيش ت أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية

شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيليت الشريف عبد الله البركاتي – مكة طاء ٥١٤٠٦ – ١٩٨٦م

قطر الندى وبل ت محمد خير طعمة حلبي دار المعرفة بيروت لبنان

الكتاب السيبويه ت عبد السلام قرون مكتبة الخاجي القاهرة ، ٢، ٥١٤٠٣ – ١٩٨٣م

الكشاف للزمخشري دار الريان للتراث القاهرة ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧م

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ت/ عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان طا، ١٤٢٢ – ٢٠٠١م

المقدمة لابن خلدون تر عبد السلام الشادي بيت الفنون والعلوم والآداب الدار البيضاء، ط1، ٢٠٠٥م

المدارس النحوية الشوقي ضيف دار المعارف القاهرة ط٧، ١٩٩٨م

المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيلات د/ محمد كامل بركات جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢م

معاني القرآن للقراء عالم الكتب بيروت ، ١٤٠٣ – ١٩٨٣م

معاني القرآن للأخفش ت د/ عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت طه ١٤٠٥ ١٩٨٥م

معاني القرآن للنحاس، اعتنى به الشيخ خالد العلي دار المعرفة بيروت لبنان ، ١٤٣٩ هـ ٢٠٠٨م

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تقديم حســـن محمد، ود إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٢٦،١ م ٢٠٠٥م

المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني ت/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط١، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م

همع الهوامع للسيوطي ت أحمد شمس الدين منشورات محمد على بيضور دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط١، ١٤١٨ هـ ١٩٩٨م.